المساء

أتت قروض الاستهلاك في مقدمة هذه التمويلات بـ 41.1 مليار درهم

«شركات التمويل» تضخ 8300 مليار سنتيم في شرايين الاقتصاد الوطني

■ خالد زهوي■

ضخت شركات التمويل خلال السنة الماضية أزيد من 8300 مليار سنتيم لتمويل الاقتصاد الوطني، وهو ما يمثل نموا نسبته 7.1 في المائة مقارنة بسنة 2009، وفي هذا الصدد، أتت قروض الاستهلاك في مقدمة هذه التمويلات حسب نشرة صادرة عن «الجمعية المهنية لشركات التمويل»، «بما قيمته 41.1 مليار درهم عادلت نموا قيمته 1.7 مليار درهم مقارنة بسنة 2009، متبوعة بقروض الإيجار، التي تطورت هي الأخرى بنسبة 8 في المائة إلى 36.8 مليار درهم بارتفاع قيمته 2.7 مليار درهم».

وهمت هذه التمويلات أيضا، تضيف نشرة «الجمعية المهنية لشركات التمويل»، «تعبئة الائتمان» بحوالي 2.4 مليار درهم بنمو نسبته 42 في المائة و710 ملايين درهم، و«صناديق الضمان» بما مجموعه 417 مليون درهم، و«الفاكتورينغ» بـ 2.5 مليار درهم بتطور قيمته 350 مليون درهم ونسبته 16.1 في المائة.

وتوزع جاري قروض الاستهلاك التي صرفتها شركات التمويل خلال السنة الماضية بين القروض الشخصية، التي تطورت بنسبة 11.4 في المائة إلى 27 مليار درهم، متبوعة بقروض السيارات بحوالي 12.8 مليار درهم بتراجع نسبته 4.3 في المائة مقارنة بسنة 2009، وقروض التجهيز المنزلي بـ 636 مليون درهم بانخفاض نسبته 37.2 في المائة، و«القروض المتجددة» بـ 600 مليون درهم بتراجع أيضا ناهزت نسبته 10.7 في المائة.

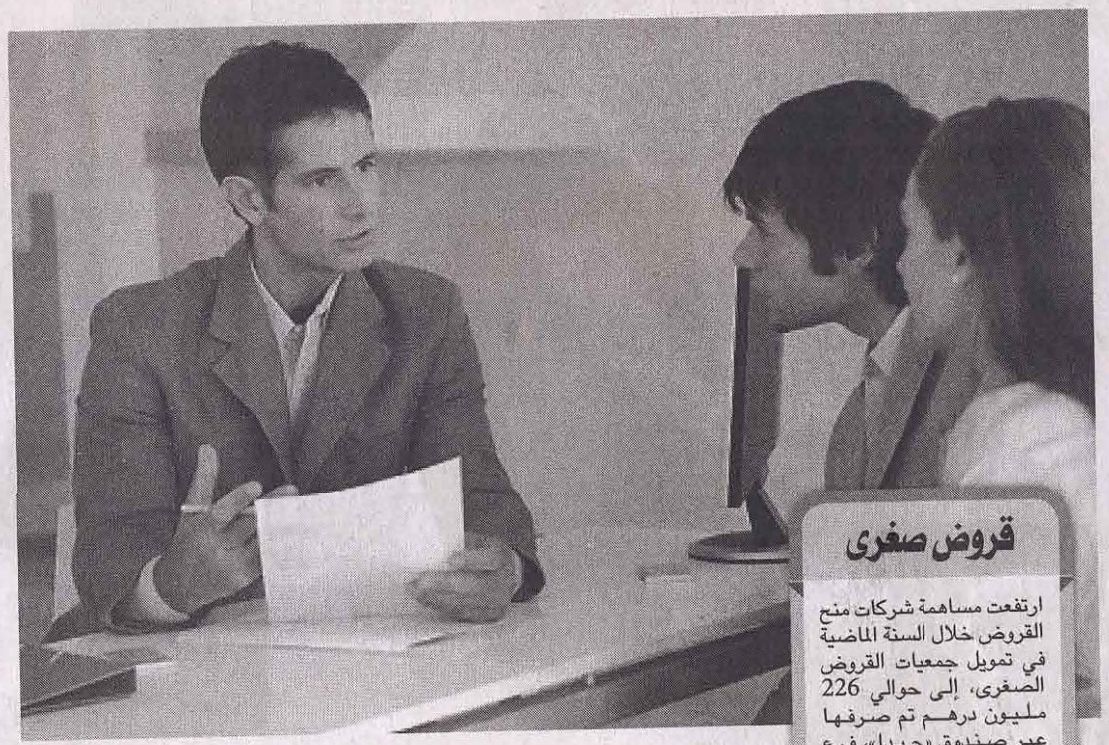

قروض صغرى

ارتفعت مساهمة شركات منح القروض خلال السنة الماضية في تمويل جمعيات القروض الصغرى، إلى حوالي 226 مليون درهم تم صرفها عبر صندوق «جيدا»، فرع «مجموعة صندوق الإيداع والتدبير»، ليرتفع بذلك جاري القروض التي منحتها هذه الشركات واستفادت منها هذه الجمعيات إلى 602 مليون درهم عند نهاية السنة الماضية.

وتوزع الغلاف المالي لـ «قروض الإيجار» التي منحتها هذه المؤسسات خلال السنة الماضية بين قروض الإيجار الموجهة نحو التجهيزات بقيمة 26.05 مليار درهم، بنمو قيمته 1.75 مليار درهم ونسبة 7.3 في المائة مقارنة بسنة 2009، وقروض «الإيجار العقارية» بقيمة 10.77 مليارات درهم بتطور قيمته 9.81 مليارات درهم ونسبة 9.8 في المائة، في حين وصلت قيمة شطب الديون التي قامت بها مؤسستا «الفاكتورينغ» الممثلتين داخل الجمعية المهنية لشركات التمويل («التجاري فاكتورينغ» و«ماروك فاكتورينغ») حوالي 9.1 مليارات درهم بنمو نسبته 24.4 في المائة، في حين وصل جاري شطب هذه الديون إلى 2.5 مليار درهم بنمو نسبته 16.1 في المائة.

أما في مجال تعبئة الائتمان، فتطورت مختلف المؤشرات المسجلة من طرف «الصندوق المغربي للأسواق»، تؤكد إحصائيات الجمعية المهنية لشركات التمويل، وفي مقدمتها نمو مستوى الترخيصات التي منحها هذا الصندوق بنسبة 42 في المائة إلى 2.38 مليار درهم، وحجم الصفقات التي استفاد منها المركز إلى حوالي 3 ملايير درهم بنمو نسبته 34 في المائة.

إلى ذلك، تمكنت «دار الضمان» من منح ضمانات بقيمة 140 مليون درهم بنمو نسبته 15.7 في المائة مقارنة بسنة 2009، واستفادت من هذه الضمانات بالأساس، عمليات إدماج وتوسيع المقاولات وتأهيلها، والتي مثلت ما نسبته 81 في المائة من مجموع هذه الترخيصات مقابل 98 في المائة سنة 2009، كما ارتفع جاري التزامات «دار الضمان» خلال السنة الماضية إلى 417 مليون درهم.